دور المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التنمية الاقتصادية

The role of Algerian small and medium public enterprises in economic development

بوهراوة زورة[1]

جامعة خميس مليانة – الجزائر

bouhraouazoura@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2021/12/07 تاريخ القبول: 16-02-2022 تاريخ النشر: 2022/03/03

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن مساهمة المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، من خلال التعرف على طبيعة نموها ومساهمتها في التوظيف وخلق القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2019.

من النتائج المتوصل إليها: وجود تناقص مستمر في عدد المؤسسات العمومية ص.م على طول فترة الدراسة، الفئة المعنية بهذا التناقص هي تلك المؤسسات التي تشغل من 50- 250 عامل، هذا التقلص المستمر والكبير في عدد المؤسسات أدى إلى إحالة عدد كبير من العمال إلى البطالة، كما انه قلص من تحقيق القيمة المضافة مقارنة بالمؤسسات الخاصة ص.م ، مما أثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، المؤسسات العمومية الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

Abstract:

This research aims to reveal the contribution of small and medium-sized public enterprises to economic development in Algeria, by identifying the nature of their growth and their contribution to employment and value creation during the period 2012 - 2019.

Among the findings: There is a continuous decrease in the number of public SME institutions during the study period. The category affected by this decrease is institutions which employ 50-250 workers. This continuous and significant decrease in the number of institutions leads to the referral of a large number of unemployed workers. It also reduced the realization of added value compared to SMEs of private enterprises, which negatively affected economic development.

Keywords*: small and medium enterprises, economic development, small and medium Algerian public enterprises.*

1 – المؤلف المرسل: بوهراوة زورة، bouhraouazoura@yahoo.fr

مقدمة:

في منشور لها على الموقع الإلكتروني، ترى الأمم المتحدة أن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية منها وغير الرسمية تشكل أكثر من 90٪ من جميع الشركات في المتوسط، كما أنها توظف 70٪ من إجمالي العمالة وتنتج 50٪ من إجمالي الناتج المحلي، ولهذا تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهات فاعلة رئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي، ولها أهمية حيوية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال توفير العمل اللائق و المساهمة في تحقيق قيمة مضافة من خلال ما توفره من سلع وخدمات للمجتمع، كما انها تعزز الإبداع والابتكار ، ولهذا وجب الدفع بها من خلال إيجادو تخصيص أطر قانونية وإدارية تساعدها وتشجعها على النمو والعمل.

على المستوى الوطني، بادرت الدولة الجزائرية إلى توفير جميع الامكانات المالية والقانونية والإدارية والهيئات المشرفة لمنح الامتيازات اللازمة كي ترقى هذه المؤسسات إلى مستوى عال من النمو و الانتاج والتوظيف. وعلى الرغم من أن الدولة لم تفرق في ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة او العمومية، إلا أن الملاحظ على العموم أن مؤسسات القطاع الخاص صارت أكثر انتشارا بين المجتمع بالمقارنة مع نظيرتها العمومية.

وفقا لما جاء في المقدمة نطرح التساؤل التالي: **هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر، تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد؟**

للإجابة على هذا التساؤل، نطرح مجموعة من الأسئلة الجزئية التي سنجيب عليها في بحثنا هذا:

- ما طبيعة نمو المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (زيادة أو تقلص في العدد)؟
- – ما هي أهم القطاعات الاقتصادية التي تتواجد بها هذه المؤسسات؟
- ما مساهمة هذه المؤسسات في قطاع التشغيل الوطني؟
- هل تحقق المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة قيمة مضافة معتبرة للاقتصاد الوطني؟

الفرضيات

1- بما أن المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة ملك للدولة، فإنها عددها في تزايد مستمر؛

2- تتواجد المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي؛

3- تساهم المؤسسات العمومية بنسب متفاوتة في التوظيف بحسب القطاعات الاقتصادية؛

4- تساهم المؤسسات العمومية بنسب متفاوتة في خلق القيمة المضافة بحسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- التعرف على المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على نمو المؤسسات العمومية ص.م في الجزائر وعلى طبيعة نشاطها، ومساهمتها في التوظيف والانتاج؛
- الخروج بنتائج علمية موثقة تخص واقع هذه المؤسسات؛
- اقتراح مجموعة من التوصيات على ضوء النتائج المتوصل إليها.

منهج الدراسة

من أجل الإلمام بموضوع البحث، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداته التحليلية في التعريف بالأدبيات التي لها علاقة بالمؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية والمنهج الاستقرائي في الجانب الميداني للبحث أين تمّ تحليل البيانات المستخدمة لغرض فهم الظاهرة والخروج بنتائج موثوقة.

الحدود الزمنية للدراسة:

البيانات الاقتصادية التي استخدمت في الدراسة تخص الفترة من سنة 2012 إلى سنة 2019.

المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية

في هذا المحور سنتعرض لمفهوم المؤسسة العمومية، ثم لمختلف التعاريف التي تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إعطاء مفاهيم تخص التنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة

لم يوضع تعريف للمؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة، بل مجمل التعاريف التي صادفناها ركزت على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة ولم تركز على الصفة القانونية لهذه المؤسسات سواء كانت خاصة أو عمومية، ولهذا سنضع بعض التعاريف للمؤسسات العمومية وبعد ذلك نذكر تعاريف أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محاولة منا لإيجاد تعريف للمؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف المؤسسة العمومية

تُعرف المؤسسة العمومية على أنها كل مؤسسة مملوكة بالكامل أو بشكل جزئي للدولة أو للسلطات المحلية، حيث تستطيع هذه الأخيرة ممارسة النفوذ عليها من خلال الاستحواذ على غالبية رأسمالها وأسهمها، والتحكم في قراراتها[1]. قدمت المفوضية الأوروبية تعريفا جاء فيه أن المؤسسة العمومية هي كل هيئة يمكن للسلطات العامة أن تمارس عليها نفوذا مهيمنا بحكم الملكية أو المشاركة المالية، أو من خلال القوانين التي تحكمها[2].

من جهة أخرى قدم " SikhungoDube" من معهد المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية تعريفا للمؤسسة العمومية قال فيه: بأنها عبارة عن هيئات حكومية تقدم السلع أو الخدمات العامة، لها مصادرها الخاصة للإيرادات، بالإضافة إلى التمويل العام المباشر، يمكنها التنافس في الأسواق الخاصة وتحقيق ربح، وفي معظم حالات المؤسسات العمومية، تكون الحكومة هي المساهم الرئيسي فيها[3].

كما يرى P. Debruyne أن المؤسسة العمومية هي منظمة تجمع العناصر المكونة لهذه الأخيرة والمتمثلة في الإدارة والموظفين والزبائن والسلطات العمومية[4].

كماجاء في الأمر رقم 95-22 المتعلق بتنظيم ، تسيير و خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في مادته 2 أن المؤسسات العمومية الاقتصادية هي : " شركات تحوز فيها الدولة أو أي شخص معنوي آخر خاضع للقانون العام أغلبية رأس المال الاجتماعي مباشرة أو غير مباشرة، وهي تخضع للقانون العام"[5].

2- أهداف المؤسسات العمومية

تعمل جل المؤسسات العمومية مهما كان حجمها، وفي أي دولة كانت، على بلوغ مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تدخل في نطاق السياسة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدولة نذكر من بينها[6]:

أ- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير مرافق البنية التحتية الأساسية للتصنيع السريع في البلاد، مثل إنشاء وحدات في مختلف القطاعات مثل محطات توليد الكهرباء ، وشبكة النقل المختلفة والاتصالات، مشاريع البتر وكيماويات، ومشاريع السدود للري الفلاحي وغيرها؛

ب- تعبئة المدخرات العامة من خلال رفع معدل الادخار وتكوين رأس المال ضروري للنمو الاقتصادي من أجل توفير التمويل للصناعات في كل من القطاعين العام والخاص؛

ج- توفير فرص العمل، حيث تتحمل الدولة مسؤولية توفير فرص عمل مربحة لعدد أكبر من المواطنين في سبيل حماية توظيفهم وتشغيلهم بصورة دائمة؛

د- تجسيد السيطرة على احتكار بعض القطاعات خوفا من يؤدي وجود قطاع خاص كبير ومتوسع إلى نمو الاحتكارات الخاصة، لذلك نجد أن بعض الحكومات سيطرت على جملة من القطاعات الأساسية والاستراتيجية حصريًا، وأنشئت لها مؤسسات عمومية، بينما في قطاعات أخرى تركت المنافسة مفتوحة بينها وبين القطاع الخاص؛

هـ- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة والعمل على إقامة مجتمع قائم على المساواة وهو هدف مهم للقطاع العام، حيث يساعد في نشر القوة الاقتصادية وتوزيعها على كافة مناطق البلاد، مما يؤدي أيضا لخلق توازن جهوي نسبي فيها؛

و- الحفاظ على الموارد الوطنية الحيوية وضمان الاستخدام السليم والمستديم للموارد الطبيعية الوطنية والحفاظ عليها، مثل إنشاء مؤسسات المناجم ومؤسسات استغلال المعادن والبترول والغاز؛

ز- تحفيز البحث والتطوير التكنولوجي الذي يُعد أساس وتيرة التنمية الاقتصادية ، حيث تتطلب الاختراعات والابتكارات التكنولوجية استثمارات كبيرة للأموال وتنمية المواهب العلمية، وهنا يمكن للمؤسسات العمومية وحدها تحمل مثل هذه الاستثمارات التي لا تعطي مكاسب نقدية مباشرة وفورية، وقد تُنشأ الدولة دوائر خاصة بالبحث والتطوير في هياكل هذه المؤسسات مهمتها الأساسية العمل على تطوير البحث العلمي والعمل مع مختلف الجامعات ومراكز البحوث الوطنية؛

ح- بناء قاعدة قوية، متينة، وواسعة للاعتماد على الذات في مجال المعرفة الفنية والصيانة وإصلاح الصناعات الوطنية المتطورة، وتطوير المهارات المحلية.

كما يمكننا أيضا إضافة أهداف أخرى في غاية الأهمية مثل:

- المساعدة في تنمية الصناعات الصغيرة والتكميلية من خلال إعطاء الفرصة لمؤسسات القطاع الخاص للاستثمار في المناولة الصناعية؛
- تشجيع بدائل الواردات وتوفير العملات الأجنبية وكسبها للاقتصاد الوطني.

ثانيا- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لم نتوصل إلى تعريف خاص بالمؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة، وإن كان ولابد من ذلك فإننا نستشهد بالتعاريف العامة التي لم تفرق بين المؤسسات العمومية والخاصة الصغيرة والمتوسطة. عرف هذا النوع من المؤسسات باختلاف قوانين الدول التي تحتضن بيئتها، وغالبا ما يكون عدد موظفيها هو المحدد حسب الأنظمة الوطنية لهذه الدول، كما تضيف أنظمة أخرى معيار رقم الأعمال أو قيمة أصول المؤسسة كمحددات إضافية للتعبير أيضا عن تصنيفها، فإذا نظرنا لأحد أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم مثل الاتحاد الأوروبي نجد أنه يصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك التي تُشغل أقل من 250 عاملا.

حسب دليل تنفيذ تيسير التجارة (TFIG) المنجز من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا(UNECE) فإن غالبية الحكومات في الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط والمرتفع، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي تُعرِّف الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات توظف ما يصل إلى 249 شخصًا.[7]

ترى منظمة العمل الدولية أن المؤسسات الصغيرة هي تلك التي يشتغل بها أقل من عشرة عمال، والمؤسسات المتوسطة هي التي يشتغل بها ما بين 10 و 99 عاملا، أما ما يزيد عن ذلك فهي مؤسسات كبيرة[8].

من جهته يرى Michael Troilo وآخرون أن تعريف هذه المؤسسات يختلف في بلدان آسيا والمحيط الهادي من بلد إلى آخر حسبما يُظهره الجدول التالي:

الجدول (01): تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آسيا والمحيط الهادي.

البلد	حجم المؤسسة	معيار التعريف الرسمي
أستراليا	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات الصناعية التي تُشغل أقل من 20 موظفا
	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الصناعية التي تشغل أقل من 100 موظف
بروناي	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	جميع المؤسسات التي تشغل أقل من 100 موظف
الصين	المؤسسات الصناعية الصغيرة	جميع المؤسسات التي تُشغل ما بين 20 و 299 موظفا ورأس مالها يتراوح ما بين 3و 19.99 مليون يوان صيني
	المؤسسات الصناعية المتوسطة	جميع المؤسسات التي تُشغل ما بين 300-1000 موظف ورأس مالها يتراوح ما بين 20و 40 مليون يوان صيني
إندونيسيا	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	جميع المؤسسات التي تشغل أقل من 100 موظف
اليابان	المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	جميع المؤسسات التي تُشغل أقل من 300 موظف أو لها رأس مال أقل من 100مليون ين ياباني.
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في تجارة الجملة	جميع المؤسسات التي تُشغل أقل من 50 موظف أو لها رأس مال أقل من 30مليون ين ياباني.
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في تجارة التجزئة والخدمات	جميع المؤسسات التي تُشغل أقل من 50 موظف أو لها رأس مال أقل من 10مليون ين ياباني.

Michael Troilo&Autres (2012), Policy Guidebook for SME Development in Asia and the Pacific, United Nations publication, New York, P14.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن البلدان الأسيوية تفرق في تعريفها بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأحيان حسب ثلاثة معايير مختلفة تخص عدد الموظفين، رأس المال وميدان النشاط، بينما دولة اندونيسيا فتستخدم معيار عدد العمال فقط.

من جهته عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية على أنها مؤسسات إنتاج السلع أو الخدمات، تُشغل من 01 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار جزائري، أو تلك التي تتجاوز حصيلتها السنوية 500مليون دينار جزائري بالإضافة لاستيفائها معايير الاستقلالية التي يُقصد بها عدم امتلاك أكثر من 25% من رأسمالها من قِبل مؤسسة أو مؤسسات لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[9].

من خلال التعاريف السابقة، لاحظنا أن الاختلاف واضح في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود ذلك لتباين إمكانيات الدول وقدراتها، ومدى تقدمها، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، فالمؤسسات التي يُصنفها الاتحاد الأوروبي كبيرة قد تصنفها اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية مؤسسات متوسطة.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، نذكر منها[10]:

- مصدر رئيسي للوظائف، والدخل وتوظيف الأموال، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة على المدى البعيد من خلال الضرائب المطبقة على أرباح هذه المؤسسات؛
- تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على الفقر من مصدره خاصة في البلدان النامية حيث تقع في مناطق يعيش فيها الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض؛
- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل أصحاب رؤوس الأموال يؤدي إلى تعزيز تنمية الطبقة الوسطى، وإنشاء منظمات تجارية تمثيلية أخرى قادرة على الدفاع عن مجموعة واسعة من المصالح.

من جهة أخرى يضيف إبراهيم بدران مجموعة من المميزات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها[11]:

- ارتباطها الوثيق بين ملكيتها وإدارتها و تنظيمها خاصة في القطاع الخاص، حيث يكون صاحب المؤسسة هو المالك والمدير لها، وهو من يضع الهيكل التنظيمي لها؛
- لها القدرة على التفاعل والمرونة العالية مع المحيط الاستثماري بسبب بساطة تنظيمها، وهيمنة المالكين لها؛
- تتمتع بقدر من التكيف مع أوضاع السوق من حيث نوعية وكمية الإنتاج ويساعدها ذلك في مواجهة الصعوبات المحتملة أثناء المرور بفترات الركود الاقتصادي؛
- لها القدرة على النمو بسبب الحوافز التي تتلقاها من مختلف الجهات.

3- دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورة حياة بسيطة تبدأ بمرحلة الإنشاء التي تستمر حوالي سنتين، تحقق في نهايتها بعض الإيرادات، غير أنه يمكن تسجيل حالات عجز في نتائجها، تنتقل بعدها المؤسسة لمرحلة النمو، حيث تبدأ الإيرادات والأرباح في التزايد، كما تتوسع أكثر في نشاطها بفضل العملاء الذين تربطهم المصالح الجديدة معها، ثم تنتقل المؤسسة إلى مرحلة النضج التي تعتبر أطول مرحلة وفيها تُسجل حجم أعمال كبير يجعلها تستمر في نشاطها وتحاول الوصول إلى مرتبة المؤسسات الكبرى.

ومن أجل أن تبقى هذه المؤسسات في مرحلة النجاح وتحقيق الأرباح والإيرادات ينبغي لها بناء مشاريعها على أسس متينة ومدروسة، واستعمال جميع الطاقات الممكنة لديها، غير أنه يمكن تسجيل تباطؤ في نشاطها وفقدان ولاء عملائها وموظفيها الأكفاء فتبدأ مرحلة التراجع، والانحدار ، وهي مرحلة حرجة قد تؤدي في النهاية إلى غلق المؤسسة والتوقف نهائيا. يُظهر الشكل التالي المراحل التي تمر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال حياتها.

الشكل رقم(01): دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

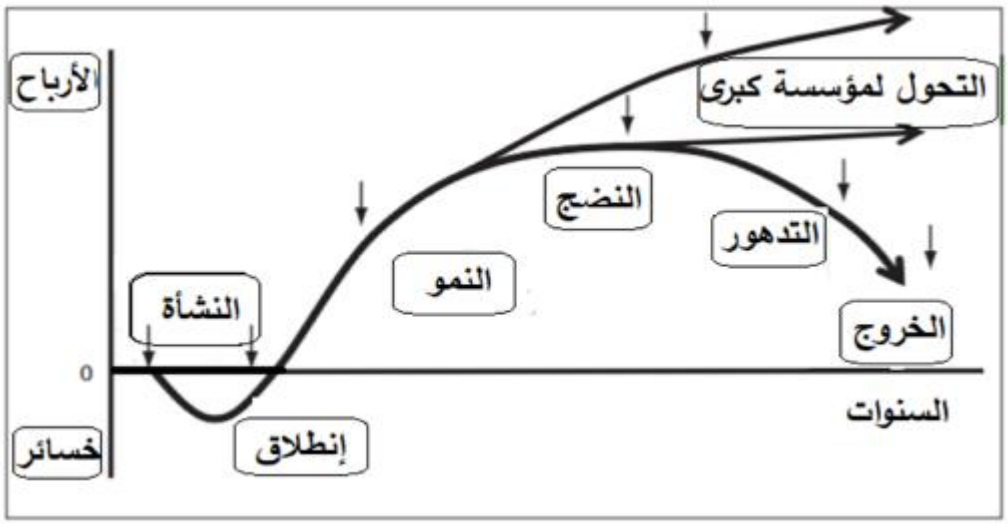

Michael Troilo&Autres (2012), Policy Guidebook for SME Development in Asia and the Pacific, United Nations publication, New York, P18.

4- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يكتسي وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاد جميع الدول، ويتجلى ذلك في كونها[12]:

- تساهم في تغطية احتياجات المؤسسات الكبرى من المستلزمات المختلفة؛
- توفير فرص العمل والمساهمة بقدر كبير في الناتج الإجمالي؛
- توفير منتجات وسيطة للمؤسسات الصناعية؛
- توفير احتياجات ومستلزمات الصناعات الأخرى.

يمكن أيضا اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة من ناحية أنها:

- مصدر للتوظيف والمنافسة والديناميكية الاقتصادية والابتكار؛
- مصدر لتحفيز روح المبادرة ونشر المهارات لأنها تتمتع بحضور جغرافي أوسع من الشركات الكبيرة؛
- تساهم بشكل مستمرة في توزيع الدخل بشكل أفضل؛
- تساهم في زيادة خلق القيمة والإنتاج والأرباح بسبب طبيعتها المرنة والديناميكية من حيث التنظيم؛
- تعتبر مصدرًا لأفكار المشروعات الجديدة وحقل تجارب للإبداع؛
- تساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين الهيكل الاقتصادي للدولة مما يؤدي إلى زيادة مرونة واستدامة التنمية الاقتصادية بها.

ثالثا- مفهوم التنمية الاقتصادية

1- تعريف التنمية الاقتصادية

قد وردت مجموعة من التعاريف للتنمية الاقتصادية في أدبيات البحث الاقتصادي، فحسب "شارلز كندل"فإن التنمية الاقتصادية هي عملية إنسانية بالدرجة الأولى، تتكون من خلال تفاعل عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، ورأس المال والإدارة) بناءا على قرارات

استثمارية هادفة للزيادة في إنتاج الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات، كما يضيف أيضا أن تعاريف التنمية الاقتصادية تتعدد بسبب تعدد مدارس الفكر الاقتصادي والاتجاهات الأيديولوجية للمفكرين والاقتصاديين[13].

كما قدم M.Feldman وآخرون تعريفا جاء فيه أن التنمية الاقتصادية هي توسيع القدرات التي تساهم في تقدم المجتمع من خلال تحقيق إمكانات الأفراد والمؤسسات والمجتمعات[14].

ومن جهة أخرى، تعني التنمية الاقتصادية تلك الوسيلة اللازمة لتحقيق زيادات مستدامة في الرخاء ونوعية الحياة التي تتحقق من خلال الابتكار ، وخفض تكاليف المعاملات ، واستخدام القدرات من أجل الإنتاج وتقديم السلع والخدمات بشكل مسؤول. وبدوره يرى "خالد عيادة عليمات" أن التنمية الاقتصادية هي تغيير جذري يكمن في الجهد المبذول من جميع مكونات المجتمع من أجل النهوض بمختلف ميادين الحياة الإنسانية، ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر ،والبطالة، مع الزيادة التراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وتحقيق قدر ممكن من العدالة الاجتماعية[15].

من جهة أخرى، يرى سمير عبد الحميد رضوان أن التنمية الاقتصادية هي تدخل إرادي من جانب الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد، ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بشكل أسرع وأنسب من النمو الطبيعي، وعلاج ما يقترن بها من اختلالات مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج[16].

من خلال التعاريف السابقة الذكر نجد أن هناك اختلاف في التقديم والطرح لمفهوم التنمية الاقتصادية، غير أنها تتفق في النهاية على أنها:

- جهد متضافر من جانب الهيئة الحاكمة المسؤولة للتأثير على اتجاه استثمارات القطاع الخاص أو العام من أجل خلق الفرص التي تؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام؛
- موجهة أساسا لأفراد المجتمع ككل، وتعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف؛
- تعمل على خلق الثروة التي يتم من خلالها تحقيق منافع مجتمعية.

2- أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى جميع دول العالم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال التنمية الاقتصادية تدور كلها في محور خدمة أفراد المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال جعل هذه التنمية تحقق الدخل المناسب الذي يضمن كرامة الإنسان، ومن جملة الأهداف التي ترمي إليها التنمية الاقتصادية نجد[17]:

- زيادة الدخل الوطني: ويعتبر من أهم الأهداف للتنمية الاقتصادية ، و الغرض منه تقليل الفقر ورفع معيشة الأفراد وتلبية الحاجات الأساسية للسكان من خلال تسخير جميع الإمكانات المادية والفنية المتاحة؛
- رفع مستوى المعيشة: يعتبر من بين أهم الأهداف العامة التي تسعى لها التنمية الاقتصادية، وتكون من خلال الزيادة في الدخل الوطني بنسبة أكبر من أجل تحقيق الضروريات المادية، مثل الأكل والملبس والمسكن والصحة والأمن.
- تقليص التفاوت في توزيع الدخل والثروة: يُعتبر هذا الهدف اجتماعي ، ويكون تحقيقه مرتبط بإعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الضعيفة في المجتمع على أوسع نطاق، خاصة عندما يكون متوسط نصيب الفرد منخفض، وعندما تستحوذ فئة صغيرة في المجتمع على جزء كبير من الثروات، وهذا التفاوت يؤدي بالضرورة لبروز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تؤثر على الاستقرار في المجتمعات؛

- التوسع في الهيكل الإنتاجي: ويكون ذلك بتوسيع النشاطات في القطاعات الهامة فنيا واقتصاديا وبناء صناعات تحويلية تمون الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة من أجل الحماية من التقلبات الاقتصادية الناتجة عن هبوط الأسعار أو تضرر الإنتاج في قطاعات معينة، ومن هذا المنظور لا ينبغي الاعتماد على قطاع واحد في النشاط الاقتصادي مثل البترول وحده، أو النشاط زراعي فقط.

المحور الثاني: دور المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

في هذا المحور سندرس تطور نمو المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة وكذا مساهمتها في التنمية الاقتصادية من خلال التشغيل وخلق القيمة المضافة

أولا– تطور نمو المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر

1– تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

يمثل الجدول(02) تعداد المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2012 و2019، ويمكن للمتتبع نمو هذه المؤسسات أن يلاحظ تناقصها من سنة لأخرى، فنجد أنه في سنة 2012 تم تسجيل 557 مؤسسة، وهو أعلى رقم خلال ثمانية سنوات المتتالية، على عكس المؤسسات الخاصة التي عرفت نموا متزايدا على مدى الفترة الزمنية المدروسة.

الجدول(02): نمو المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الخاصة، الفترة 2012 إلى 2019

السنوات	المؤسسات العمومية ص.م	التغيير	%من المجموع	المؤسسات الخاصة ص.م	التغير	%من المجموع	المجموع
2012	557	/	0.13	420117	/	99.87	420674
2013	557	-15	0.12	459414	39297	99.88	459971
2014	542	-10	0.11	496989	37575	99.89	497531
2015	532	10-	0.10	537901	40912	99.90	538433
2016	390	**-123**	0.07	575906	38005	99.93	576296
2017	267	-6	0.04	609344	33438	99.96	609611
2018	261	-18	0.04	643493	34149	99.96	643754
2019	243	0	0.04	671267	27774	99.96	671510

من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة الجزائرية

تشير بيانات الجدول إلى وجود ملاحظتين أساسيتين:

- تسجيل تراجع مستمر في نمو المؤسسات العمومية، فبعدما كان في سنة 2012 يقدر بـ 557 مؤسسة انخفض العدد ليصل تقريبا إلى النصف (243) في سنة 2019.
- أكبر تراجع في نمو المؤسسات العمومية كان سنة 2016 بمقدار 123 مؤسسة عمومية

للتوضيح أكثر، نضع الشكل البياني التالي:

الشكل (02): التمثيل البياني لنمو المؤسسات العمومية ص.م. مقارنة بالمؤسسة الخاصة ص.م

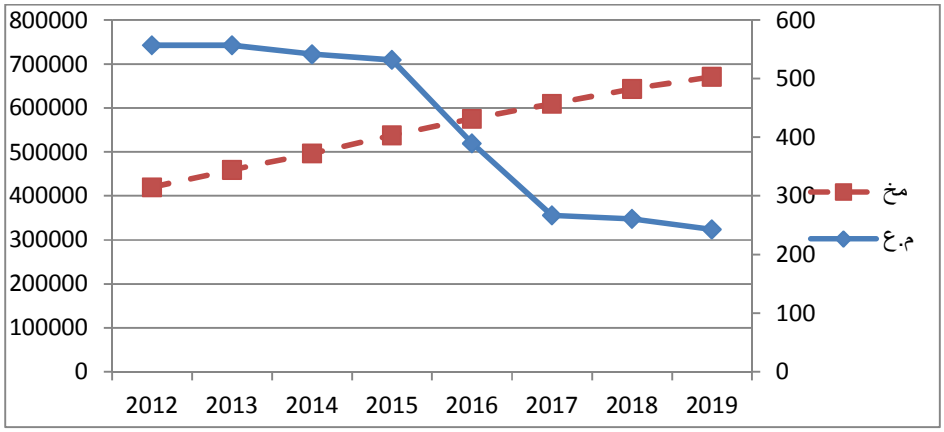

من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول (01)

2- تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بحسب الفئات العمالية

فيالجدول الموالي يتم ترتب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر بحسب الفئات التي تنتمي لها، وهي الفئة من 1 إلى 9 عمال، من 10 إلى 49 عامل ومن 50 إلى 250 عامل.

الجدول (03): تصنيف المؤسسات بحسب الفئات العمالية

السنوات	من 1- 9 عمال		10- 49 عامل		من50-250 عامل		المجموع
	عدد المؤسسات	التغير	عدد المؤسسات	التغير	عدد المؤسسات	التغير	
2012	29	/	200	/	328	/	**557**
2013	27	2-	207	07+	323	5-	**557**
2014	41	14+	195	12-	306	17-	**542**
2015	48	07+	191	04-	300	06-	**532**
2016	38	10-	158	33-	194	**106-**	**390**
2017	19	**19-**	89	**69-**	159	35-	**267**
2018	17	02-	97	08+	147	12-	**261**
2019	24	07+	79	18-	140	07-	**243**

من إعداد الباحث بناءا على احصائيات وزارة الصناعة الجزائرية

يوجد ملاحظتين على الجدول (03)، وهما كالآتي:

– الفئة التي تضم أكبر عدد من المؤسسات العمومية هي الفئة من 50– 250 عامل، ثمّ تليها من 1– 9 عمال، ثمّ تليهما الفئة من 10–49 عامل، وهذا علة امتداد الفترة 2012–2019. أيضا ما يلاحظ على الجدول هو ان عدد المؤسسات في كل الفئات في تناقص باستمرار من سنة للأخرى.

– إن الفئة من 1 إلى 9 عمال عرفت أكبر تناقص في عدد المؤسسات في سنة 2017 بـ 19 مؤسسة، بينما الفئة من 10– 49 عامل فسجلت أكبر انخفاض في سنة 2017 بـ 69 مؤسسة، بينما الفئة الأخيرة من 50– 250 عامل سجل بها أكبر تقلص في عدد المؤسسة في سنة 2016 بـ 106 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية.

ثانيا – تطور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

1– تطور عدد المؤسسات العمومية بحسب ميادين النشاط

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين نشاط مختلفة تضم الفلاحة والمحروقات والأشغال العمومية والصناعات التحويلية والخدمات، الجدول التالي يبيّن عدد هذه المؤسسات بحسب ميادين النشاط وكذا التغير الحاصل على نموها.

الجدول(04):ميادين نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

السنوات	الفلاحة		المحروقات، الطاقة، المناجم		البناء، الأشغال العمومية والري		الصناعة		الخدمات		المجموع
	ع. المؤسسات	التغير	ع. المؤسسات	التغير	ع. المؤسسات	التغير	ع. المؤسسات	التغير	ع. المؤسسات	التغير	
2012	184	/	11	/	40	/	171	/	151	/	557
2013	181	03–	10	01–	52	12+	158	13–	156	05+	557
2014	180	01–	08	02–	38	14–	161	03+	145	11–	532
2015	182	02+	09	01+	50	12+	151	10–	150	05+	542
2016	181	01–	03	**06–**	28	**22–**	97	**54–**	81	**69–**	390
2017	88	**93–**	03	00	23	05–	80	17–	73	08–	267
2018	100	12+	04	01+	16	07–	73	07–	68	05–	261
2019	94	06–	02	02–	15	01–	72	01–	60	08–	243

من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة الجزائرية.

يستخلص من الجدول (04) الملاحظات التالية:

– معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تنشط في ميادين النشاط بحسب الترتيب التنازلي التالي: 1– قطاع الفلاحة، 2– قطاع الصناعة، 3– قطاع الخدمات، 4– قطاع البناء والأشغال العمومية، 5– قطاع المحروقات .

– يظهر التغير في عدد المؤسسات العمومية ص.م. بالنسبة لمختلف ميادين النشاط ، فإن قطاع الفلاحة يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات التي توقفت عن الانتاج بحسب ميادين النشاط فأنه يسجل بحسب الترتيب التنازلي مايلي: 1– ميدان الفلاحة بـ 93

مؤسسة في سنة 2017، 2- ميادان الخدمات بـ 69 مؤسسة في سنة 2017، 3- ميدان الصناعة بـ 54 مؤسسة، 4- ميدان الأشغال العمومية بـ 22 مؤسسة في سنة 2016، 5- ميدان الطاقة والمناجم بـ 6 مؤسسات في سنة 2016.

2- تطور عدد المؤسسات العمومية بحسب ميادين النشاط والفئات العمالية في الفترة 2012-2019

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بحسب عددا العمّال وقطاعات النشاط وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2019، وهذا الترتيب يظهره الجدول التالي:

الجدول (05): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بحسب الفئات، ميادين النشاط والسنوات

السنوات	الفئات	ميادين النشاط									
		الفلاحة		المحروقات، الطاقة، المناجم		البناء، الأشغال العمومية والري		الصناعة		الخدمات	
		العدد	التغير	العدد	التغير	العدد	التغير	العدد	التغير	العدد	التغير
2012	1-9	22	/	00	/	00	/	00	/	07	/
	10-49	109	/	02	/	04	/	23	/	62	/
	50-250	53	/	09	/	36	/	148	/	82	/
2013	1-9	21	-01	00	00	00	00	00	00	06	-01
	10-49	113	60	02	00	06	02	22	-01	64	02
	50-250	47	-06	08	-01	46	10	136	-12	86	04
2014	1-9	33	12	00	00	00	00	01	01	07	01
	10-49	107	-06	02	00	05	-01	01	-21	60	-04
	50-250	42	-05	07	-01	45	-01	129	-07	83	-03
2015	1-9	32	-01	00	00	00	00	03	02	08	01
	10-49	113	06	02	00	04	-01	20	19	52	-08
	50-250	30	-12	06	-01	34	-11	138	09	85	02
2016	1-9	34	02	00	00	00	00	00	-03	04	-04
	10-49	115	02	01	-01	04	00	15	-05	23	-29
	50-250	32	02	02	-04	24	-10	82	-56	54	-31
2017	1-9	16	-18	00	00	00	00	02	02	01	-03
	10-49	55	-60	01	00	01	-03	16	01	16	-07
	50-250	17	-15	02	00	22	-02	55	-27	63	09
2018	1-9	17	01	00	00	00	00	00	-02	00	-01
	10-49	66	11	01	00	02	01	12	-04	16	00
	50-250	17	00	03	01	14	-08	56	01	57	-06
2019	1-9	21	04	00	00	00	00	02	02	01	01
	10-49	57	-09	00	-01	01	-01	12	00	09	-07

	50-250	16	-01	02	-01	14	00	58	02	50	-07

من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة الجزائرية

يلاحظ على الجدول (05) ما يلي:

- القطاع الفلاحي: أغلب المؤسسات الناشطة في هذا القطاع من فئة 10-49 عامل،
- قطاع المحروقات: أغلب المؤسسات هي من فئة 50-250 عامل
- قطاع الأشغال العمومية: أغلب المؤسسات هي من فئة 50-250 عامل
- القطاع الصناعي: أغلب المؤسسات من فئة 50-205 عامل
- قطاع الخدمات أغلب المؤسسات من فئة 50- 250 عامل.

أيضا يظهر الجدول أعلاه تعداد المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة بحسب ميادين النشاط والفئات العمالية في الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2019، ما يهمنا في الجدول هو الانخفاضات الكبيرة المسجلة في عدد هذه المؤسسات، والتي جاءت على النحو التالي:

أ- ميدان النشاط الفلاحي، سجل أكبر انخفاض في الفئة 10-49 عامل بـ 60 مؤسسة سنة 2017.

ب- ميدان المحروقات: أكبر انخفاض سجل في الفئة 50-250 عامل بـ 4 مؤسسات في سنة 2016.

ت- ميدان البناء، انخفاض بـ 10 مؤسسات سجل في الفئة 50-250 عامل في سنة 2016

ث- ميدان الصناعة: الفئة 50-205 عامل سجلت اكبر انخفاض بـ 56 عامل في سنة 2016

ح- ميدان الخدمات: الفئة 50-250 عامل سجلت 31 مؤسسة، والفئة الأخرى التي تقترب من هذه الفئة هي فئة 10-49 عامل ب29 مؤسسة، وذلك في سنة 2016.

إذا قارنا ميادين النشاط ببعضها، نجد أن الفئة التي سجلت بها أكبر الانخفاضات في عدد المؤسسات هي الفئة ذات 50-250 عامل في كل ميادين النشاط ماعدا قطاع الفلاحة في سنة 2016، ثمّ تلى ذلك انخفاض آخر مهم سنة 2017 خص الفئة من 10- 49 عامل في ميدان الفلاحة.

ثالثا-مساهمة المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في قطاع التشغيل

تساهم المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة إلى جنب المؤسسات الخاصة في امتصاص البطالة على المستوى الوطني، حتى وإن كانت نسبة تشغيلها ضعيفة جدا مقارنة بالأخرى، إلا انها توظف أعداد لا يستهان بها من العمال والموظفين، وبما ان عدد هذه المؤسسات تناقص من سنة لخرى، فذلك أدى إلى تناقص في عدد العمال، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول (06): مساهمة المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في قطاع التشغيل

السنوات	الفئات	ميادين النشاط										المجموع العام	عدد العمال المسرحين
		الفلاحة		الصناعة الطاقة، المناجم		البناء، الأشغال العمومية والري		الصناعة المحروقات،		الخدمات			
		العدد	التغير	العدد	التغير	العدد	التغير	العدد	التغير	العدد	التغير		
2012	9-1	107		0		0		0		46			//
	10-50	3110		48		134		701		1740		5733	
	50-250	5298		1366		4613		19917		10295		41489	
	المجموع	**8515**		**1414**		**4747**		**20618**		**12081**		**47222**	
2013	9-1	104	3-	0	00	0	00	0	00	40	06-	144	**-2611**
	10-50	3165	55	65	17	193	59	707	06	1812	72	5942	
	50-250	4109	1189-	1247	119-	6822	2209	18623	1294-	11369	1074	42170	
	المجموع	**7378**	**1137-**	**1312**	**102-**	**7015**	**2268**	**19330**	**1288-**	**13221**	**1140**	**48256**	
2014	9-1	107	3	0	00	0	00	1	01	47	07	155	**-1710**
	10-50	3093	72-	61	04-	147	46-	671	36-	1748	64-	5720	
	50-250	3763	346-	1129	118-	6832	10	17800	823-	11168	201-	40692	
	المجموع	**6963**	**415-**	**1190**	**122-**	**6979**	**36-**	**18472**	**858-**	**12963**	**258-**	**46567**	
2015	9-1	131	24	0	00	0	00	23	22	44	03-	198	**-3225**
	10-50	3250	157	54	07-	135	12-	625	46-	1455	293-	5519	
	50-250	3027	736-	1054	75-	5013	**1819-**	18082	282	10934	234-	38110	
	المجموع	**6408**	**555-**	**1108**	**82-**	**5148**	**1831-**	**18730**	**258**	**12433**	**530-**	**43827**	
2016	9-1	132	1	0	00	0	00	0	23-	28	16-	160	**-14795**
	10-50	3203	47-	43	11-	123	12-	428	197-	513	942-	4310	
	50-250	2878	149-	305	749-	4046	967-	10144	**7938-**	7190	**3744-**	24563	
	المجموع	**6213**	**195-**	**348**	**760-**	**4169**	**979-**	**10572**	**8158-**	**7731**	**4702-**	**29033**	
2017	9-1	77	55-	0	00	0	00	1	01	8	20-	86	**-5938**
	10-50	1380	1823-	41	02-	49	74-	457	29	453	60-	2380	
	50-250	1823	**1055-**	333	28	3414	632-	7927	**2217-**	7489	299	20986	
	المجموع	**3280**	**2933-**	**374**	**26**	**3463**	**706-**	**8385**	**2187-**	**7950**	**219**	**23452**	
2018	9-1	75	2-	0	00	0	00	0	01-	0	08-	75	**-1921**
	10-50	1699	319	39	02-	60	11	490	33	361	92-	2649	
	50-250	1825	2	539	206	2365	**1049-**	7160	767-	7584	95	19473	
	المجموع	**3599**	**319**	**578**	**204**	**2425**	**1038-**	**7650**	**735-**	**7945**	**05-**	**22197**	
2019	9-1	94	19	0	00	0	00	11	11	5	05	110	**-1374**

	2045	89-	272	178-	312	31-	29	39-	0	267-	1432	50-10	
	18921	554-	7030	43	7203	70	2435	216-	323	105	1930	250-50	
	21076	**638-**	**7307**	**124-**	**7526**	**39**	**2464**	**255-**	**323**	**143-**	**3456**	**المجموع**	

من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة الجزائرية

بيّن الجدول (06) ما يلي:

- يبيّن المجموع العام أن العدد الأكبر للعمال المشتغلين بالمؤسسات العمومية ص.م. كان في سنة 2013 بما يقدر بـ 48256 عامل، معظمهم في القطاع الصناعي (19333 عامل) والقطاع الخدمي (13221 عامل).
- أيضا يظهر من المجموع الجزئي بالنسبة لميادين النشاط، أن قطاع الصناعة سجل اعلى عدد يقدر بـ 20618 عامل في سنة 2012.
- من حيث ترتيب قطاعات الأنشطة بحسب عدد العمال فإن الترتيب يكوم كالآتي: 1- قطاع الصناعة، 2- قطاع الخدمات، 3- قطاع الفلاحة، 4- قطاع البناء والأشغال العمومية، 5- قطاع المحروقات.
- فيما يخص تسريح العمال وهي أهم ملاحظة، فإن عدد العمال ظل يتناقص من سنة لأخرى، فإنه في كل سنة يسرح أكثر من 1000 عامل، حيث أن أكبر تسريح لعدد العمال كان في سنة 2016 بـ 14795 عامل، وبعداها كان في سنة 2017 بعدد 5938 عامل، بينما أقل عدد مسرح من العمال فكان في سنة 2019 بـ 1374 عامل.
- أما فيما يخص مجموع العمال الذين سرحوا على مدى الفترة 2012-2019 فكان العدد 31574 عامل كلهم احيلوا للبطالة وهو الأمر الذي أثر سلبا على التنمية الاقتصادية للدولة.
- أهم القطاعات الاقتصادية التي شهدت أكبر تسريح في عدد العمال، فكان القطاع الصناعي بـ 8158 عامل مسرح، ثمّ القطاع الخدماتي بـ 4702 عامل وذلك في سنة 2016.
- فيما يخص الفئة العمالية التي شهدت أكبر عدد مسرح من العمّال فكانت الفئة من 50-250 عامل، حيث فقدت هذه الفئة ما يقدر بـ 7938 عامل في القطاع الصناعي و 3744 عامل في القطاع الخدماتي في سنة 2016. وفي سنة 2017 فقدت 1055 عامل في قطاع الفلاحة و 2277 عامل في قطاع الصناعة. في سنة 2018 تم تسريح 1049 عامل من قطاع الأشغال والبناء. وفي سنة 2019 تم استبعاد 554 عامل.

وعليه يمكن القول أن أكبر تسريح لعدد العمال وقع في سنة 2016، في قطاع الصناعة، وخص الفئة التي ما بين 50-250 عامل.

رابعا- القيمة المضافة للمؤسسات العمومية ص.م فيالناتج الوطني

تُعرَّف القيمة المضافة على أنها الفرق بين القيمة النهائية للإنتاج (المقيمة حسب حجم الأعمال) وقيمة السلع التي استهلكتها عملية الإنتاج (الاستهلاك الوسيط، مثل المواد الخام)،فهي تحدد مقدار الزيادة في القيمة التي تجلبها المؤسسة نتيجة لنشاطها في السلع والخدمات الوسيطة التي تأتي من أطراف أخرى.

وتساهم المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة العمومية بدورها في خلق القيمة المضافة، والأكيد في الأمر ان تناقص عدد المؤسسات العمومية أثر على القيمة المضافة لهذه المؤسسات، ولمزيد من التحليل نضع الجدول التالي:

الجدول (07): القيمة المضافة للمؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (مليار دينار جزائري)

السنوات	المؤسسات العمومية ص.م	النسبة	المؤسسات الخاصة ص.م	النسبة	المجموع
2012	793.38	12.01	5813,02	87,99	**6606,40**
2013	893,24	11,7	6741,19	88,3	**7634,43**
2014	1187,93	13.9	7338,65	86.1	**8527**
2015	1313.36	14.22	7924.51	85.78	**9237.87**
2016	1414,65	14.23	8529,27	85.77	**9943,92**
2017	1291,14	12.76	8815,62	87.25	**10106,76**
2018	1362,21	12.51	9524,41	87.49	**10886,62**
2019	-	-	-	-	-

من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة الجزائرية

أهم الملاحظات التي تظهر على الجدول في الأعلى هي كما يلي:

- بالنسبة لسنة 2019، لحد تاريخ كتابة هذا البحث وحسب علمنا، لم تنشر وزارة الصناعة الجزائرية احصائيات عن القيمة المضافة للمؤسسات العمومية ص.م. في الجزائر.
- أكبر قيمة مضافة للمؤسسات العمومية ص.م. كانت في سنة 2016، وأقل قيمة كانت في سنة 2012.
- يظهر أن القيمة المضافة للمؤسسات العمومية كانت في تزايد من سنة 2012 لغاية سنة 2016، ثمّ تناقصت في سنة 2017، ثمّ ازدادت في سنة 2018،ونسبة التغير في القيمة المضافة هي ضعيفة جدا، أي في حدود 2 %.
- نسبة القيمة المضافة للمؤسسات العمومية ص.م هي أقل بكثير من القيمة المضافة للمؤسسات الخاصة ص.م.

وحتى يظهر الاختلاف بين النوعين نرسم الشكل البياني التالي:

الشكل (03): التمثيل البياني للقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة

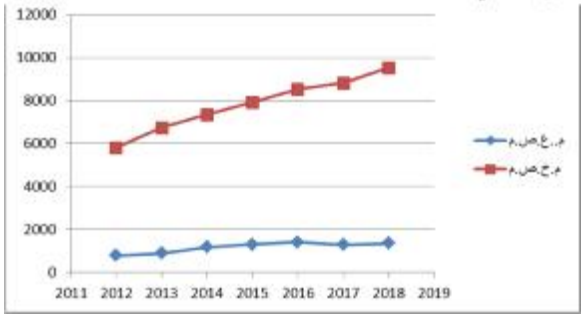

من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06

يظهر من الشكل البياني أن مخطط القيمة المضافة للمؤسسات الخاصة يقع فوق مخطط المؤسسات العمومية، أيضا يظهر أن الخطان في تزايد مستمر، وأن الزيادة في خط المؤسسات الخاصة هي أكبر من الزيادة في خط المؤسسات العمومية.

2- القيمة المضافة للمؤسسات العمومية ص.م. بحسب ميادين النشاط

بما أن المؤسسات ص.م. تنشط في خمسة قطاعات حيوية، فإن الأكيد في الأمر أن كل قطاع كانت له قيمته المضافة في الناتج المحلي الوطني، ولمعرفة أي القطاعات كانت له أهم مساهمة، نضع الجدول التالي:

الجدول (08): القيمة المضافة لبعض ميادين نشاط المؤسسات العمومية ص.م. في الجزائر

السنوات	الزراعة	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصال	خدمات موجهة للمؤسسات	الفندقة والاطعام	الصناعة الغذائية	صناعة الجلود	التجارة والتوزيع	المجموع
2012	9.93	178.48	214.21	31.32	24.04	33.93	0.28	96.25	588.44
2013	14.81	271.17	233.8	33.37	27.82	36.3	0.27	110.98	728.52
2014	13.31	291.68	256.5	53.7	33.5	41.71	0.31	113.76	804.47
2015	17.70	337.16	259.33	59.32	40.44	46.35	0.28	132.83	893.41
2016	14.90	336.81	308.12	71.92	47.92	48.80	0.38	136.01	964.86
2017	17.5	352.82	320.94	85.54	50.25	50.94	0.34	128.36	1006.69
2018	-	-	-	-	-	-	-	-	-

من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة الجزائرية

لم ترد احصائيات سنة 2018 في الجدول رقم 08، لأن الاحصائيات التي قدمتها وزارة الصناعة فيها أخطاء، ولهذا ابعدناها كي نعطي مصداقية أكثر للبيانات.

يظهر الجدول رقم 08، أن المؤسسات العمومية ص.م. التي تحقق أكبر قيمة مضافة هي تلك التي تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية، بينما القطاع الذي حقق قيّم مضافة أقل هو قطاع صناعة الجلود والأحذية.

- قطاع الفلاحة حقق نتائج ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات (ماعدا قطاع صناعة الجلود) الأخرى؛
- أقل ميدان نشاط محقق للقيمة المضافة هو قطاع صناعة الجلود والأحذية؛
- يمكن ترتيب القطاعات بحسب القيمة المضافة المحققة خلال الفترة 2012-2015، كما يل: 1- قطاع البناء والأشغال العمومية، 2- قطاع النقل والاتصال، 3- قطاع التجارة والتوزيع، وبعدها تأتي القطاعات الأخرى.

الخاتمـــة والتوصيات

تناولت هذه الورقة البحثية دور المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019، وبعد اتمام الدراسة النظرية والميدانية، تمّ الوصول إلى مجموعة من النتائج نضعها في الاتي:

أولا- تطور نمو المؤسسات العمومية ص.م

- عدد المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في انخفاض متزايد من سنة 2012 إلى سنة2019؛
- أكبر انخفاض في عدد المؤسسات العمومية ص.م سجل في سنة 2016 بـ 123 مؤسسة؛
- أكبر عدد من المؤسسات العمومية ص.م. بحسب حجم الفئات التي تمّ غلقها هي المؤسسات التي تتكون من 50-205 عامل ، حيث قدر هذا العدد بـ 106 مؤسسة وذلك في سنة 2016؛
- أكبر قطاع اقتصادي شهد غلق للمؤسسات العمومية ص.م هو قطاع الفلاحة في سنة 2017 بـ 93 مؤسسة، وكان قبل ذلك في سنة 2016 قطاع الصناعة الذي اغلقت فيه 69 مؤسسة عمومية ص.م ،كما اغلقت 54 مؤسسة في قطاع الصناعة في ذات السنة.

ثانيا- التشغيل في المؤسسات العمومية ص.م

- سجلت سنة 2013 أكبر عدد من المشتغلين بالمؤسسات العمومية ص.م بـ 48256 عامل في كل من قطاع الصناعة (19333 عامل) والقطاع الخدمي (13221 عامل)؛
- سرح 31574 عامل خلال الفترة 2012-2019؛
- أكبر تسريح لعدد العمال وقع في سنة 2016، في قطاع الصناعة، وخص الفئة التي ما بين 50-250 عامل.

ثالثا- القيمة المضافة للمؤسسات العمومية ص.م

- بالرغم من أن سنة 2016 شهدت أكثر تراجع في نمو المؤسسات العمومية ص.م ، وهي أيضا السنة التي تمّ فيها تسريح أكبر عدد من العمّال إلا أنها السنة التي حققت فيها هذه المؤسسات أكبر قيمة مضافة بـ 1414.65 مليار دينار جزائري.
- أن المؤسسات العمومية ص.م. التيحققت أكبر قيمة مضافة خلال الفترة 2012-2015، هي تلك التي تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية، بينما القطاع الذي حقق قيّمة مضافة أقل هو قطاع صناعة الجلود والأحذية.

بناءا على النتائج الذكورة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

- حتى في وجود القطاع الخاص يجب زيادة الاهتمام بالمؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة كونها فاعل اقتصادي لا يقل أهمية في المساهمة في امتصاص البطالة ورفع الانتاج، وزيادة رفاهية المجتمع من خلال حل مشاكله الاقتصادية؛
- جل المؤسسات العمومية التي اغلقت هي مؤسسات توظف من 50-250 عامل، مما يعني أن عدد العمال الذين احيلوا للبطالة كبيرا جدا، ولذا يجب تركيز الاهتمام على هذه الفئة من المؤسسات بدعمها وحل مشاكلها؛
- عدد كبير من المؤسسات العمومية ص.م. التي تم غلقها تنشط في قطاع الفلاحة، وهو قطاع حيوي في تحقيق الأمن الغذائي، وهذا النوع من المؤسسات مشاكله واضحة وبسيطة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، فاليد العمالة المؤهلة موجودة، وبالتالي يجب دفع هذه المؤسسات من جديد لأنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة كما هو الحال في القطاع الصناعي.

قائمة المراجع

الكتب

1- سمير العبادي(2015)، المشروعات الصغيرة الممولة و أثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

2- خالد عيادة عليمات(2020)، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في الاردن، دار الخليج للنشر، عمان.

3سمير عبد الحميد رضوان(1996)، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة

4- إبراهيم بدران(2017)، الآفاق المستقبلية للتصنيع في الأردن، الطبعة الأولى، دار الآن ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.

5- تشارلز كندل برجر(2021)، أُسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية، ترجمة أيمن عبد العظيم، وكالة الصحافة العربية.

6- دادي عدون، ناصر (1988)، الاقتصاد المؤسسي، دار المحمدية، الجزائر.

المجلات

7- عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمان بن سانية(2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار المنهل، الأردن.

الجرائد الرسمية

8- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 77 المؤرخة في 15 ديسمبر 2001، المادة 04.

9- الجريدة الرسمية، الصادرة في 23 غشت 1995.

10- Sikhungo Dube& all.(2011), Supplemental Guidance: Public Sector Definition, The Institute of Internal Auditors.

11- F. C. Sharma (2020), Business Organisation, SBPD Publications, India.

12- M.Feldman& All.(2016), The logic of economic development: a definition and model for investment, Environment and Planning C: Government and Policy journal, Volume 34,Issue(01).

13- Revue de l'OCDE sur le développement(2004), No 5.

14- https://www.toupie.org/Dictionnaire/Entreprise_publique.htm(Consulté le 17/11/2021).

15- https://www.europarl.europa.eu/workingpapers/econ/w21/sum-1_fr.htm(Consulté le 17/11/2021).

16- https://tfig.unece.org/contents/definition-statistics-SMEs.html(Consulté le 12/11/2021)

17- Ministère de l'industrie, bulletins d'information statistique de la PME, https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique(Consulté le 12/11/2021).

الهوامـــش:

[1]https://www.toupie.org/Dictionnaire/Entreprise_publique.htm(Consulté le 17/11/2021).

[2]https://www.europarl.europa.eu/workingpapers/econ/w21/sum-1_fr.htm(Consulté le 17/11/2021)

[3]SikhungoDube& all.(2011), Supplemental Guidance: Public Sector Definition, The Institute of Internal Auditors , Usa, P04.

[4]دادي عدون، ناصر (1988)، الاقتصاد المؤسسي، دار المحمدية، الجزائر، ص09

[5] الجريدة الرسمية، الصادرة في 23 غشت 1995.

[6]F. C. Sharma(2020), Business Organisation, SBPD Publications, India ,P137.

[7]https://tfig.unece.org/contents/definition-statistics-SMEs.html(Consulté le 12/11/2021)

[8]سمير العبادي(2015)، المشروعات الصغيرة الممولة و أثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ص 18.

[9]الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 77 المؤرخة في 15 ديسمبر 2001، المادة 04، ص05.

[10]Revue de l'OCDE sur le développement(2004), N° 5, p 37-46

[11]إبراهيم بدران(2017)، الآفاق المستقبلية للتصنيع في الأردن، الطبعة الأولى، دار الآن ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ص 165.

[12]محمد خليل محمود محمد(2018)، المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة، دراسة التجربة اليابانية ، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة ، ص 71.

[13]تشارلز كندل برجر(2021)، أُسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية، ترجمة أيمن عبد العظيم، وكالة الصحافة العربية، ص09.

[14]M.Feldman& All.(2016), The logic of economic development: a definition and model for investment, Environment and Planning C: Government and Policy journal, Volume 34,Issue(01), Page 05-21.

[15]خالد عيادة عليمات(2020)، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في الاردن، دار الخليج للنشر، عمان، ص27.

[16]سمير عبد الحميد رضوان(1996)، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ص 157.

[17]عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمان بن سانية(2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار المنهل، الأردن، ص 26.